



٧ اللقب والاسم : غول فرات

٧ أستاذ محاضر قسم "أ" بجامعة الجزائر 3 (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية).

٧ رقم الهاتف 0555-13-09-61

٧ البريد الإلكتروني: ferhatghoul@yahoo.fr

عنوان المداخلة: إدارة رأس المال الاجتماعي في المؤسسات الإقتصادية

ادارة رأس المال الاجتماعي في المؤسسات الإقتصادية

تمهيد

إن مفهوم رأس المال الاجتماعي من المفاهيم الخلافية التي يدور حولها الجدل بين الكتاب والباحثين والمفكرين والأكاديميين، حيث لا يوجد اتفاق على تعريفه، فلو حاولنا أن نبحث عن تعريفه فلن نجد له تعريفاً واحداً، بل سنجد له تعاريف مختلفة، وربما أنها سنتيه بينها. ولا يقتصر اختلاف الكتاب حول تعريفه، وإنما يختلفون حول نشأته ومصدر تكوينه واستخداماته وطرق قياسه، حيث اعتبره البعض علاجاً لجميع المشكلات. وبذلك أصبحت تظاهر له استخدامات جديدة، ومع تعدد استخداماته تعمق الجدل حوله. ويمكننا أن نشبه الجدل بكرة الثلج التي تكبر كلما تدرجت، وكذا الجدل حوله يزداد مع ازدياد استخداماته.

هناك العديد من العوامل قد تكون قوة محركة للمؤسسات الإقتصادية، ويمكن اعتبار العلاقات الحسنة أحد هذه العوامل، من خلال تحقيق الأداء العالي واستمراره على المدى البعيد، حيث أن الاستثمار في العلاقات له عوائد فعلية على الإدارات المختلفة في المؤسسة، من خلال جعل العاملين مرتبطين بعضهم ببعض، ولعل من أبرز المفكرين المنظرين في مجال رأس المال الاجتماعي (Putnam 1988)، حيث تحدث عن القابلية على الإنتمائية - بعبارة أخرى الزمالة أو الصداقة الحقيقة -، وخلق الثقة كشرطين مسبقين للنمو الاقتصادي، وبالتالي مما على المؤسسات إلا التكيف مع هذين المتغيرين من أجل تحقيق الفعالية والكافأة.

وأكيد العديد من المفكرين بعد Putnam – Marshall Veblen على أن رأس المال الاجتماعي من المفاهيم الأساسية في إدارة الموارد البشرية، ومورد معنوي واعتباري وأخلاقي، يهتم بمزايا



التنظيم الإجتماعي وتحقيق الألفة والتعاون والتنسيق الفعال لموارده المطلوب الاستثمار فيها على أحسن وجه، وتحقيق الثقة بين الأفراد داخل المؤسسة.

وعليه فإن الهدف من وراء هذه المداخلة هو معالجة النقاط التالية:

- 1. مدخل إلى رأس المال الفكري.
- 2. نشأة مفهوم رأس المال الإجتماعي.
- 3. المدخل السلوكي لمفهوم رأس المال الإجتماعي.
- 4. مزايا العمل بتطوير رأس المال الإجتماعي.
- 5. الممارسات الإدارية للإستثمار في رأس المال الإجتماعي.
- 6. بناء رأس المال الإجتماعي في المؤسسات الإقتصادية.

1/ مدخل إلى رأس المال الفكري:

يعتبر موضوع الموارد البشرية من أكثر الموضوعات أهمية بالنسبة للمخططين والاستراتيجيين على مستوى المؤسسات، سواء من حيث الإعداد أو التأهيل أو الاستثمار. وما يلفت الانتباه هو قضية رأس المال الفكري وربطها بإستراتيجيات الموارد البشرية ومن ثم البحث والاستشارات والتدريب، حيث بالرغم من أهمية تنمية الموارد البشرية بشكل عام إلا أنه ينبغي أن يوجه الاهتمام إلى فئة خاصة من الموارد البشرية يقوم عليها في الغالب نماء وازدهار المؤسسات والمجتمعات. هذه الفئة تمتلك الخبرة والمعرفة والقدرة الإبداعية بما يجعل تتميتها واستثمارها والمحافظة عليها أمراً مطلوباً في ظل التنافس الشديد على الكفاءات البشرية. يمكن القول بأن مفهوم رأس المال الفكري يجب أن يتحول إستراتيجياً نحو النظرة إلى الموارد البشرية باعتبارهم أحد مصادر الاستثمار التي يمكن استكشافها ورصد مقوماتها وتصديرها.

لقد أكد "Brown- 1988" على أهمية استثمار رأس المال الفكري بقوله "إن رأس المال الفكري غير المستثمر عملية يمكن تشبيهها بالذهب غير المستخرج" هذا الوصف لهذه الفئة تجعل من اليسير التأكيد على الفوائد التي يمكن أن تجنيها أية مؤسسة أو مجتمع من خلال الاهتمام برأس المال الفكري وذلك لأنه يقود إلى تحقيق المزايا التالية (1):

- زيادة القدرة الإبداعية.
- إبهار وجذب العلماء وتعزيز ولائهم.
- تعزيز التنافس بالوقت من خلال تقديم المزيد من المنتجات الجديدة أو المطورة، وتقليل الفترة بين كل ابتكار والذي يليه.
- خفض التكاليف وإمكان البيع بأسعار تنافسية.
- تحسين الإنتاجية.



- تعزيز القدرة التنافسية.
 - أن رأس المال الفكري يعتبر من أكثر الموجودات قيمة في القرن الحادي والعشرين؛ لأنه يمثل قوى علمية قادرة على إدخال التعديلات الجوهرية على كل شيء في أعمال مؤسساتهم، فضلاً عن ابتكاراتهم المتلاحقة.
 - توظيف نظم قياسه التي أصبحت من أهم المؤشرات التي تعكس تطور الفكر الإداري، فهو يعد من أهم ممارسات المحاسبة الإدارية.
 - الحاجة إلى إعطاء جهود التنمية البشرية والتدريب مضموناً إستراتيجياً يلبي احتياجات تنمية طاقات الإبداع والتعلم المؤسسي في جانب ، وقيمة رأس المال المعرفي للمجتمع ومؤسساته في جانب آخر.
- من خلال ما سبق يمكن تعريف رأس المال الفكري على أنه : " مجموعة من الأشخاص الذين يمتلكون المعرف و الخبرات والمنجزات التي تمكنتهم من الإسهام في أداء المنظمات التي يعملون بها؛ وبالتالي الإسهام في تطور مجتمعاتهم بل والعالم بأسره" ، وتبعاً لذلك يمكن القول بأن رأس المال الفكري هو:
- جزء من رأس المال البشري للمؤسسة.
 - يتكون من مجموعة من العاملين الذين يمتلكون قدرات معرفية وتنظيمية دون غيرهم.
 - يرمي إلى إنتاج أفكار جديدة أو تطوير أفكار قديمة.
 - يسعى إلى توسيع الحصة السوقية للمؤسسة.
 - لا يتركز في مستوى إداري معين دون غيره.
 - لا يشترط توافر شهادة أكاديمية لمن يتصف به.

لقد بدأ الاهتمام بموضوع رأس المال الفكري منذ بداية التسعينات الميلادية عندما أطلق رالف ستير " Ralph Stayer " مدير شركة جونسون فيلي للأطعمة عبارة "رأس المال الفكري" حيث قال "في السابق كانت المصادر الطبيعية أهم مكونات الثروة الوطنية وأهم موجودات الشركات ، بعد ذلك أصبح رأس المال ممثلاً في النقد والموجودات الثابتة مما ألم مكونات الشركات والمجتمع ، أما الآن فقد حل محل المصادر الطبيعية والنقد والموجودات الثابتة رأس المال الفكري الذي يعد أهم مكونات الثروة الوطنية وأغلب الموجودات الشركات" (2).

كما يمكن تعريف رأس المال الفكري على انه المعرفة التي يمكن تحويلها إلى قيمة، ويكون رأس المال الفكري من عنصرين هما(3):

أولاً: هو رأس المال البشري Human Capital وهي المعرفة المتخصصة المحفوظة في ذهن العامل الفرد والتي لا تملكها المؤسسة بل هي مرتبطة بالفرد شخصياً.

ثانياً: هي الأصول الفكرية ، وهي المعرفة المكتوبة وهي مستقلة عن شخص العامل وتمتلكها المؤسسة.



- كما عرف (hamel) عام 1994 رأس المال الفكري بأنه قدرة متفردة تتفوق بها المؤسسة على منافسيها من تكامل مهارات مختلفة تساهم في زيادة القيمة المقدمة للمشترين وهي مصدر من مصادر الميزة التنافسية.

- أما (webster) عام 1995 فقد عرف رأس المال الفكري على أنه صفة لقياديين التحويليين تمثل قدراتهم على تحويل التقنية في البحث إلى التصنيع بنجاح عال يساهم فيبقاء المؤسسة في عالم المنافسة لمده طويلة.

- وعرفها العنزي على انه(4): "مجموعة من العاملين يمتلكون قدرات عقلية، عناصرها - (معرفة، مهارة، خبرة، قيم) - يمكن توظيفها واستثمارها في زيادة المساهمات الفكرية، لتحسين أداء عمليات المؤسسة، وتطوير مساحة إبداعاتها، بشكل يحقق لها علاقات فاعلة مع جميع الأطراف المتعاملة معها، و يجعل فرق قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية كبيراً ."

من خلال ما نقدم من تعاريف سابقة لرأس المال الفكري نلاحظ التباين في توصيفه فمنهم من ركز على الميزة التنافسية، والأخر ركز على مستوى الإبداع، وثالث ركز على كونها تحافظ على مؤسسات الأعمال في أجواء المنافسة السائدة ، ورابع أكد على قدرتها على إنتاج أفكار جديدة تعاظم من نقاط القوه واقتناص الفرص وقد اشتركت التعاريف بمجموعة مشتركات منها(5):

- 1- التركيز على النخب ذات المؤهلات والقدرات العلمية والعقلية .
- 2- أن رأس المال الفكري هم الأشخاص الذين يمتلكون ميزة تنافسية يصعب إلى حد كبير إيجاد بديل عنهم.
- 3- يتكون من مجموعة من العاملين الذين يمتلكون قدرات معرفية وتنظيمية دون غيرهم.
- 4- يرمي إلى إنتاج أفكار جديدة أو تطوير أفكار قديمة يمكن إن تساهم في المحافظه على وضع المؤسسة التنافسية.
- 5- يسعى إلى توسيع الحصة السوقية للمؤسسة وتعظيم نقاط القوه .
- 6- يقود إلى خفض التكاليف وإمكانية البيع بأسعار تنافسية مع تحسين إنتاجيه المؤسسة.
- 7- يقود إلى زيادة القدرة الإبداعية وجذب العملاء وتعزيز ولائهم ولا يتركز في مستوى إداري معين دون غيره.
- 8- لا يشترط توافر شهادة أكاديمية لمن يعتبر ضمن رأس المال الفكري ولا يتحدد في مستوى وظيفي معين.

من خلال ما نقدم يمكن أن نضع تعريفا نراه وافيا وشاملا:

أن رأس المال الفكري عبارة عن صفة العاملين الذين يمتلكون قدرات عقلية ومهارات بحيث يكونوا قادرين على الإبداع وإنتاج أفكار جديدة قادرة على المحافظه على وضع المؤسسة التنافسي، وزيادة إنتاجيتها، وتقليل



الكلف، وتعظيم نقاط القوه داخل المؤسسة، ولا يُشترط توفر شهادة أكاديمية في رأس المال الفكري ولا تتحدد في مستوى إداري معين ساعين من خلال ذلك لاقتاص الفرص والمحافظة على العملاء .

2/ نشأة مفهوم رأس المال الاجتماعي:

اختلف الكتاب حول نشأة المفهوم، فهناك كتاب يعidentون نشأته إلى كتابات مثل أرسسطو أو دوركايم أو إليكس دي توكتيل أو ماركس أو آدم سميث أو غيرهم من الفلاسفة والكتاب الذي يرى بعض الباحثين بأن أصل المفهوم يرجع إليهم. كما فعل على سبيل المثال لا الحصر اسكويي Mendez ومذنر Oskooee وGalindo جاليندو الذين يعتقدون أنه من الممكن العثور على إشارات إلى هذا المفهوم تأثيره على الإناتاجية والنمو الاقتصادي في كتابات آدم سميث Adam Smith عام (1776)(6). ونعتقد بأن الإشارة إلى مفهوم "رأس المال الاجتماعي" بشكل صريح واضح جاءت حديثاً عام 1916 على يد المرشد التربوي ليديا هنيفيان، وهو ما تتفق عليه الغالبية العظمى من الكتاب، كما تراه بعض الأدبيات بأن مؤشرات رأس المال الاجتماعي كالثقة والتعاون والشبكات يمكن أن يستدل عليها وبشكل ضمني من خلال الرجوع لكتب وفلاسفة سابقين، فإن مثل هؤلاء الفلسفه لم يشيروا بشكل صريح لمصطلح رأس المال الاجتماعي.

إن عالم السياسة روبرت بوتنام كان له التأثير الأكبر على تطور استخدامات المفهوم أكثر من غيرهم من المنظرين، لأن نقل المفهوم إلى حقل العلوم السياسية أولاً، ولأن أعماله أدت إلى زيادة الاهتمام بالمفهوم بحيث جذبت انتباه الكثيرين، سواء انتباه مؤيديه أو منتقديه بحيث برع المفهوم بسرعة إلى المقدمة بفعل أعماله.

يرى الكثير من لكتاب، كما هو الحال بالنسبة "لسكالر Schuller" وآخرين، بأن تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي جاء من خلال ثلاثة من الكتاب الذين كان لهم الفضل في تقديمها إلى الجدل النظري، وهؤلاء هم (7):
1 - "بيير بورديو Pierre Bourdieu" ،
2 - "جيمس كولمان Colman James" ،
3 - "روبرت بوتنام Robert Putnam" .

إضافة إلى هؤلاء الثلاثة "ليدا هانيفان Lyda Hanifan" المرشد التربوي، الذي يعتقد بأنه كان من أوائل من استخدم هذا المفهوم كما يناقش البعض، ونجد تعريفه لرأس المال الاجتماعي من خلال تعريفه لرأس المال الاجتماعي على أنه الأصول المعنوية التي تُحسب في الحياة اليومية للناس: مثل النية الحسنة، الزماله، التعاطف، والاتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات الذين يشكلون وحدة اجتماعية.



بالانتقال إلى "بورديو" ، فرأس المال الاجتماعي كما ينافش هو مورد في مجموعة العلاقات الاجتماعية حيث يشير إلى:

"مجموع الموارد الفعلية أو المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة متينة من علاقات التعرف والاعتراف المتبادلة المُماسسة تقريرياً أو بعبارة أخرى، فإنه يشير إلى العضويات في مجموعة تزود كلاً أعضائها بدعم رأس المال الذي تملكه المجموعة، أي "ورقة اعتماد" تجيز لهم الحصول على رصيد بالمعانٍ المختلفة للكلمة".

يتكون رأس المال الاجتماعي بالنسبة إليه من:

"الاتصالات الاجتماعية (اتصالات)، التي هي قابلة للتحويل، في ظروف معينة، إلى رأس المال الاقتصادي". ويجادل بورديو بأن العلاقات بين أشكال رأس المال تتغير من خلال مسارات الفضاء الاجتماعي، وهذا يؤثر على ما سماه بورديو "استراتيجيات إعادة التحويل" التي من الممكن أن تحول الأصول من شكل لرأس المال لشكل آخر عبر الزمن ويناقش بأن: "حجم رأس المال الاجتماعي التي يمتلكها الوكيل... يعتمد على حجم شبكة الاتصالات التي يمكنه تعبيتها بفاعلية وعلى حجم رأس المال (الاقتصادي، الثقافي، أو الرمزي) الذي امتلكه بحكم حقه الشخصي بكل هؤلاء الذين ارتبط بهم".

لقد غير بورديو قليلاً في تعريفه السابق لرأس المال الاجتماعي حيث حدد في تعريفه اللاحق بأن مجموع مجموع الموارد الفعلية أو الظاهرة التي يقصدها هي تلك التي تعود على الفرد أو المجموعة، دون أن يترك التعريف دون تحديد كما فعل في تعريفه السابق، ونلمس ذلك من خلال ما قاله:

"رأس المال الاجتماعي هو مجموع الموارد، سواء كانت فعلية أو ظاهرية، التي تعود على الفرد أو المجموعة بحكم امتلاك شبكة متينة من علاقات التعرف والاعتراف المتبادلة المُماسسة تقريرياً".

بالنسبة لعالم الاجتماع **كولمان**، جاء تعريفه لرأس المال الاجتماعي متناسباً مع حاجته من استخدامه، وقد طور تعريفه لرأس المال الاجتماعي مع أعماله المختلفة. وقد استخدم في مقالة له بعنوان: "عائلات ومدارس" نشرت عام 1987 في مجلة الباحث التعليمي، تعريفه لرأس المال الاجتماعي في مجال التعليم على أنه: "المعايير، والشبكات الاجتماعية، والعلاقات بين البالغين والأطفال التي هي ذات قيمة بالنسبة للطفل الناشئ". إن استخدامه لتعريف رأس المال الاجتماعي جاء منسجماً مع حاجته كي يثبت صحة رؤيته بالمقالة، والتي تتلخص في أن الأسر في المجتمع الأمريكي وعلى جميع المستويات الاقتصادية تزداد سوءاً بالنسبة لتجهيزات المدارس التي صارت لاستيعاب زيادة أعداد الجيل القادم. وتصف مقالته مصادر هذا السوء، ويشير إلى أن هناك عناصر مفقودة من المنزل والمجتمع، مثل رأس المال الاجتماعي الذي يحتاجه الأطفال والشباب، وأراد أن يثبت بأن هناك حاجة لزيادة رأس المال الاجتماعي المتاح للجيل القادم وإيجاد نهج لفعل ذلك. حيث يرى أن رأس المال الاجتماعي يظهر داخل الأسرة وخارجها أي يظهر في المجتمع. بعبارة أخرى حاول أن يدرس رأس المال الاجتماعي من حيث ارتباطه بالتعليم وتأثيره على



الأجيال القادمة. فالتعليم بالنسبة لكولمان يمثل أقوى تعبير عن الموارد التي تولدها العلاقات، والقيم، والثقة التي تشكل رأس المال الاجتماعي.

المتفحص لمقالة أخرى لكولمان نُشرت عام 1988 في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع تحت عنوان: "رأس المال في إيجاد رأس المال البشري"، سيدج أنه استخدم تعريفاً آخر لرأس المال الاجتماعي الذي عرفه بوظيفته، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال ما قاله:

"رأس المال الاجتماعي يُعرف بوظيفته، على أنه ليس كياناً واحداً ولكن مجموعة متنوعة من مختلف الكيانات، مع وجود عنصرين مشتركين: إنها جميعاً تتتألف من بعض جوانب البنى الاجتماعية، وتسهل أفعال معينة للجهات الفاعلة، سواء أكانوا أشخاصاً أو شركات - داخل البنى".

استخدم تعريفه لرأس المال الاجتماعي بحيث جاء منسجماً مع حاجته من المقالة، والتي حاول من خلالها أن يميز بين رأس المال الاجتماعي عن رأس المال البشري ودور الأول في تشكيل الأخير. فوجه التشابه من وجهة نظره أن كلامهما منتج، أما الفرق الرئيسي كما يناقش كولمان: "من وجهة نظر النظرية الاقتصادية إن رأس المال البشري والمالي والمادي هي سلع خاصة بينما أن رأس المال الاجتماعي هي سلع عامة".

بالنسبة لأشكال رأس المال الاجتماعي فحسب مقالته المنشورة عام 1988 فالأشكال التي أشار إليها لرأس المال الاجتماعي هي ثلاثة أشكال، الالتزامات والتوقعات، وقنوات المعلومات، والمعايير الاجتماعية. إن كان كولمان قد استخدم رأس المال الاجتماعي كي يميزه عن رأس المال البشري، فإن الهدف الأكبر من استخدامه لرأس المال الاجتماعي كي يثبت أن رأس المال الاجتماعي يشكل مصدراً للأشخاص والفاعلين، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قوله:

وفي كتابه بعنوان أسس النظرية الاجتماعية، عرف رأس المال الاجتماعي على أنه: "مجموعة متنوعة من الكيانات التي لها سمتان مشتركتان: وت تكون جميعها من بعض جوانب البنية الاجتماعية، وتسهل أفعال محددة للأفراد الذين هم داخل البنية".

بالانتقال إلى بوت남 وأعماله، نجد أن بداية استخدام بوتنام لرأس المال الاجتماعي جاء في كتابه "جعل الديمقراطية تعمل" عام 1993 الذي يهدف منه حسب تعبير بوتنام إلى: "المساهمة في فهمنا لأداء المؤسسات الديمقراطية وكيف تؤثر المؤسسات الرسمية على ممارسة السياسة والحكومة؟"، حيث عرف رأس المال الاجتماعي على أنه يشير إلى: "معالم التنظيم الاجتماعي، مثل الثقة، والمعايير، والشبكات، التي يمكن أن تحسن من كفاءة المجتمع في تسهيل أعمال منسقة".



وشمل معيار "المعاملة بالمثل المعمم" كمكون لتعريفه لرأس المال الاجتماعي. ومن الملاحظ أن استخدام بوتنام لتعريفه لرأس المال الاجتماعي جاء كي يخدم صحة رؤيته التي أراد أن يثبتها. حيث لاحظ وجود اختلاف بين شمال إيطاليا وجنوبها، فأراد أن يثبت بأن التقليد الطويل من المشاركة المدنية ميزت شمال إيطاليا عن جنوبها. فقد وجد بأن هذا التقليد الحديث في شكل مستويات عالية من المشاركة في النادي الرياضية والجمعيات التطوعية، والأنماط من التعاون الاجتماعي تعود إلى القرن الثالث عشر. وبذلك كانت أطروحته الرئيسية التي أراد أن يثبتها من خلال استخدامه لمفهوم رأس المال الاجتماعي هي أن هذا التقليد من المشاركة المدنية قد أنتج أكبر مخزون من رأس المال الاجتماعي الذي يمثل إلى حد كبير على المدى الطويل الفجوة التاريخية بين شمال إيطاليا وجنوبها من حيث الأداء الاقتصادي والفعالية الحكومية.

بعد سنتين تقريباً من صدور كتابه، استخدم بوتنام في مقالته المنشورة عام 1995 بعنوان "اللعبة المنفردة للبولنج: تدهور رأس المال الأمريكي الاجتماعي"، نفس التعريف الذي استخدمه في كتابه عام 1993. إلا أن مقالته هذه المرة اقتصرت على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توصل إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية شهدت انهياراً غير مسبوق في كل من الحياة المدنية والاجتماعية والتجمعيه والسياسية منذ السبعينيات من القرن العشرين مما استتبع عدد من النتائج الخطيرة. حيث ينافش:

"على الأقل في أمريكا، لا يوجد سبب لشك في أن هذه الديمقراطيات قد تكون مرتبطة بانهيار كبير ومستمر من المشاركة المدنية التي بدأت قبل ربع قرن من الزمان. وينبغي أن يكون رأس جدول أن مالنا العلمية مسألة ما إذا كان تأكل رأس المال الاجتماعي موجود في الديمقراطيات المتقدمة الأخرى، وربما في مظاهر سلوكيه ومؤسسية مختلفة".

وعلى رأس جدول الأعمال الأمريكي يجب أن يكون السؤال عن كيفية عكس هذه الاتجاهات المتواتعة في الترابط الاجتماعي، وبالتالي إعادة الثقة والمشاركة المدنية والمجتمع المدني".

اختياره لعنوان "اللعبة البولنج المنفرد" مرتبط بما تذكره بوتنام عندما كان طفلاً وكان يذهب للعب البولنج في فترة الخمسينيات، حيث كان الناس يلعبون البولنج في فريق. لكنه يرى أن الأمر لم يعد كذلك في أواخر السبعينيات، فالناس لم يعودوا يلعبون البولنج في فريق، وإنما يلعب كل صديق مع صديقين مع أصدقائه أو من أعضاء عائلته. حيث وجد أنه بين عامي 1980 و1993 بينما كان هناك 10% ارتفاعاً في العدد الكلي للناس الذين يلعبون البولنج في الولايات المتحدة الأمريكية، كان هناك 40% انخفاضاً في عدد الأشخاص الذين يلعبون البولنج كجزء من فريق منظم.

الفكرة الأساسية التي سعى بوتنام إيصالها من خلال مقالته هي أن هناك دلائل على بداية انهيار "رأس المال الاجتماعي الأمريكي"، فهو يحاول إثبات فكرته من خلال ما أورده من مؤشرات تدل على أن الشعب الأمريكي أصبح انخرطه في الشبكات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية في انخفاض مستمر.

وبالتالي لاحظ بأن المجتمع المدني الأمريكي بشكل خاص خلال العديد من العقود الماضية تدهور بشكل ملحوظ.

بعد خمس سنوات وسع بوت남 من الأفكار المطروحة في مقالته "لُعب البولنج المنفرد" وذلك في كتابه عام 2000 بعنوان: "لُعب البولنج المنفرد: الانهيار والعودة للمجتمعات الأمريكية"، مستنداً إلى بيانات جديدة واسعة، أراد من خلالها أن يظهر كيف أن الأمريكيين انفصلوا بشكل متزايد عن عائلاتهم، وأصدقائهم وجيرانهم، وعن البنى الديمقراطية، وكيف يمكن أن يعيدوا الاتصال إليها. فجاء استخدامه لتعريف رأس المال الاجتماعي في كتابه:

"يبينما أن رأس المال المادي يشير إلى الأشياء المادية ورأس المال البشري يشير إلى خصائص الأفراد، فرأس المال الاجتماعي يشير إلى الروابط بين الأفراد، والشبكات الاجتماعية ومعايير المعاملة بالمثل والجدرة بالثقة التي تجمّعها. في هذا المعنى رأس المال الاجتماعي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما سماه البعض الفضيلة المدنية".

3- المدخل السلوكي لمفهوم رأس المال الاجتماعي:

يعتبر رأس المال الاجتماعي أحد أبرز مكونات رأس المال للمؤسسات الاقتصادية، ولقد أخذ نطاقه كمفهوم سلوكى يتسع ليشمل شبكة الارتباطات الاجتماعية المبنية على الثقة المتبادلة والتفاعل الاجتماعي، وهو ما قد يتطلب وقتا من أجل الوصول إليهما، وما يؤدي بعد ذلك إلى بيئة تعاونية بين العاملين ومنه تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات.

بعاره أخرى يمكن القول بأن العلاقات الإجتماعية المتطرفة في موقع العمل وخارجها، إذا ما تأسلت بأوامرها بمرور الزمن لتساهم في تعلم العاملين للتعاون الذي يسهل عملية طرح الأفكار ونشر المعرفة والمشاركة في طرح المعلومات التي تحقق التقدم والإزدهار الاقتصادي. ولهذا توصل Putnam إلى أن الإبداع دالة لحاصل ضرب عنصرين أساسيين، هما (8):

- التعاون والتماسك الاجتماعي،
 - اعتبار النقطة الأولى المادة الأولية للتغيير التكنولوجي.

ذلك لأن الإبداع لابد أن يهياً له شبكة من الاتصالات الفعالة، وارتباط العاملون بعلاقات اجتماعية متassكة، ومنه تصبح الشبكات الاجتماعية المبدعة هي المصدر الرئيسي لرأس المال الاجتماعي.

كما أكد (Bina ,Azari, et Falatoon,1998) أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يتمحور حول عدة معايير وأبعاد، أهمها(9):



- الثقة،
- الأخلاق،
- الولاء،
- شبكات ارتباطات العمل الفرقي.

إن هذه العناصر وغيرها تسهل عمليات التناسق والتكميل في تحسين كفاءة أداء المؤسسة وعمل أصحابها كل في إطار تعافي سليم.

بينما يعتبر البعض رأس المال الاجتماعي بمدى تمنع العاملين في المؤسسة بالقابلية إلى التفاعل في جماعات العمل من أجل تحقيق مصالحهم مع إنجاز أهداف المؤسسة، من خلال ترسيخ أوجه الاستثمار في مفاهيم التعاون والتقة المتبادلة بينهم. كما يشير بعض المفكرين إلى أن رأس المال الاجتماعي على أنه شبكة عمل شاملة تحوي جماعات وفرق العمل ، لا يمكن تجزئتها، وتتوفر الجو المناسب وفي إطار العمل المناسب.

نستنتج بأن رأس المال الاجتماعي يعتبر بمثابة كيان حيوي متماشٍ، يضم شبكات العمل المترابطة والمترادفة، من خلال تعزيز الإحساس الجماعي والابتعاد عن الفردية.

كما أكد (North) بأن رأس المال الاجتماعي قد يسهم في صناعة رأس المال الفكري وتنشيطه، لما لشبكات العلاقات الاجتماعية من دور كبير، يمكن أن تلعبه في زيادة كفاءة عملية اكتساب المعرفة، ونشرها وتحوبلها وتبادلها، بما يسهل من امكانية بناء وتكوين شبكات عمل فكرية، قد تسهم في التغلب على مقاومة المتخصصين والمهنيين، وحتى المارسين للإدارة من ذوي القدرات العقلية والذهنية المتميزة للمشاركة بالمعلومات والخبرات، من خلال ترسيخ قيم ومعايير العمل الجماعي، وبناء الثقة، وتطوير علاقات الالتزام الوظيفي (10).

يتضح في الأخير بأن رأس المال الاجتماعي هو مفهوم متتطور من مفاهيم السلوك التنظيمي، يعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين العاملين داخل المؤسسة وخارجها في المجتمع المحيط بهم، والتقة المتبادلة فيما بينهم التي ينبغي أن تركز على قاعدة القيم ومعايير الصالحة الحاكمة لعمل الجماعة، وبما يؤمن تحقيق الالتزام الأخلاقي الذي يجعل من أصحابها متأثرين فيما بينهم في السراء والضراء، وصولاً إلى زيادة الولاء للمؤسسة، بشكل أكثر من كونهم متعاقدين معها.

كما تجدر الإشارة إلى أن رأس المال الاجتماعي يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع والمؤسسات الاقتصادية، ولعل من أهم العوامل التي كانت وراء إهتمام المؤسسات برأس المال الاجتماعي مايلي:
نـ تعقد العلاقات الاجتماعية في أغلب المؤسسات، ووجود العديد من المكونات التي يتضمنها، مما يصعب بناءه

و خاصة في ظل العولمة، و وجود عاملين يصعب التعامل معهم ولديهم ولاءات ضعيفة، مما يؤثر سلبا على المؤسسة.

لت أهمية التعرف على كيفية تعامل المدراء مع الطياع المختلفة وال العلاقات المختلفة الموجودة في نفس المؤسسة، لأنه لابد من التمييز بين معرفة هل العلاقات الإجتماعية سليمة داخل المؤسسة، وكيفية جعلها مناسبة، من خلال نشاطات وأساليب إدارية تستعمل في بناءه والاستثمار فيه.

نستنتج بأن أهمية رأس المال الاجتماعي تكمن في معرفة ما يمكن للمسؤولين على مختلف المستويات فعله من أجل تشجيع الارتباطات الفعالة بين العاملين، وزيادة الثقة بينهم، ليكون التنظيم الاجتماعي منتعشاً ومزدهراً على الدوام.

4- مزايا العمل بتطوير رأس المال الاجتماعي:

إنطلاقاً من أن الولاء العالمي، الألفة القوية ، التعاون المثمر، كانت من أسباب ظهور نظام الإنتاج الآني في المؤسسات اليابانية قبل غيرها، فإن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي يسمح بتحقيق مجموعة من الفوائد، يمكن تلخيصها في العناصر التالية (11):

- ١- ترسیخ قیم الإلتزام المنظمی.
 - ٢- تحقيق ما يسمی بالعمل ذو الأداء العالی.
 - ٣- المساهمة في تعزيز العمل الجماعي .
 - ٤- تطوير رأس المال الفكری.

5- تقليل كلفة المحافظة على العاملين وزيادة الدعم لهم.

6- زيادة فرص الإبداع وتعزيز قوة التعلم الفردي والجماعي.

أ- رأس المال الاجتماعي محرك رئيسي لترسيخ قيم الالتزام المنظمي: من بين العناصر التي تزيد من ولاء العاملين لمؤسساتهم والقضاء على نظرتهم السلبية تجاه مسؤولياتهم بأنهم يعطون الأوامر فقط، فإنه لابد من الجمع بين مصالح الإدارة والعاملين من خلال خلق قيم وأهداف مشتركة، من شأنها إيجاد العاملين الملزمين، ويساهم رأس المال الاجتماعي في ذلك بمنح الفرص الكافية لكي يكون العاملون جيدين، من خلال ترسير فرص قضاء وقت أطول في عمل الأشياء للمنفعة المشتركة للعاملين والمؤسسة على حد سواء.

بـ- رأس المال الاجتماعي عامل مساعد لتحقيق صيغة العمل ذو الأداء العالمي: إن وجود الثقة بين المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة من العوامل الرئيسية لتطوير روح الولاء لدى العاملين وتوظيفه، فضلاً عن ترسیخ الارتباط العالمي بإيجاد آليات تزرع الألفة والتعاون، من أجل الوصول إلى الأداء العالمي، الذي لا يعتمد



على الرقابة الرسمية والهيكل البيروقراطي المتجر، وعليه فإن ممارسات الأداء العالي تتطلب تعاوناً حقيقياً وثقة عالية وتنسيق فعال وجاد بين مختلف المستويات الإدارية حول تنفيذ ذلك.

جـ- رأس المال الاجتماعي أداة قيمة لتعزيز العمل الجماعي: يمكن اعتبار رأس المال الاجتماعي، كأحد الحقول الجيدة لمواجهة تقلبات الظروف الاقتصادية، من خلال تمنع العاملين بضمانات ضد المستغلين من أرباب العمل والمدراء، بفعل الأخذ بعين الاعتبار لعلاقات العمل المستقرة والعمل الجماعي المنسق بصفة رسمية أو غير رسمية. وعليه فإن المؤسسات التي تمتلك قاعدة قوية من رأس المال الاجتماعي، تكون الإلتزامات الشخصية المشتركة بين المدراء ومرؤوسيهم، هي السمة المميزة الملزمة لطبيعة العلاقة الحقيقة المتمحورة حول العمل الجماعي.

دـ- رأس المال الاجتماعي وسبلته مهمة لتطوير رأس المال الفكري: يساهم رأس المال الاجتماعي في تطوير رأس المال الفكري من خلال الدور الذي تقوم به شبكات العلاقات الاجتماعية من دور أساسي في زيادة نشر المعرفة وتبادلها والمشاركة الجماعية في تكوين الشبكات الفكرية التي تسهم في التغلب على مقاومة المهنيين والمتخصصين والإداريين لمشاركة الآخرين معارفهم على أساس توافقي جماعي. وذلك من خلال قدرتها المتواصلة على إقامة علاقات إجتماعية متماضكة توفر الوسائل المناسبة لنشر المعرفة وتبادلها.

وـ- رأس المال الاجتماعي أداة تقلل من كلف المحافظة على العاملين وزيادة فرص الإبداع والتعلم: إن تحقيق المنافع السالفة الذكر والمحافظة عليها، من خلال إيجاد قاعدة صلبة متماضكة لرأس المال الاجتماعي، لا يكون مجانياً، بل يتطلب عمليتين أساسيتين يمكن حصرهما في عملية الداءمة والتدعم المستمر، اللذين قد يكلفان المؤسسة أموالاً طائلة في الولهة الأولى ولكن مع مرور الوقت وعند ترسخ العلاقات الاجتماعية الطيبة بين العاملين، وتوطد العلاقات السلوكية الناجحة في إطار نظام العلاقات الإنسانية السليم، فإن هذه التكاليف ستتحفظ تدريجياً وهو ما يتطلب رؤية ثاقبة لإدارة رأس المال الاجتماعي عن طريق تحسين العلاقات الوظيفية ومعاملة أعضائها كقيم استثمارية ينبغي تطويرها وتعزيزها، وليس ككلفة يضحي بها، وينبغي تقليلها. كما أن رأس المال الاجتماعي بإمكانه تجاوز الحواجز ليكون أداة تعلم فردية وجماعية لموضوع إدخال وتطوير الأساليب الجديدة في العمل، ويكون مسؤولاً عن اتخاذ القرارات الحاسمة للمؤسسة ذات الصلة بقبول التجديدات والابتكارات والإبداعات للعمل بمرونة كافية.

5- الممارسات الإدارية للاستثمار في رأس المال الاجتماعي:

هناك العديد من الباحثين في مجال رأس المال الاجتماعي (Nahapiet & Ghoshal 1998; Leana & Buren 1999; Prusak & Cohen 2001)، يتفقون على أن الممارسات الإدارية السليمة للاستثمار فيه، تتمثل في ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي (12):



- أ- إقامة الروابط،
- ب- تعزيز الثقة،
- ت- تشجيع التعاون.

أ- إقامة الروابط: يمكن اعتبار إقامة الروابط في المؤسسة كأحد مكونات رأس المال الاجتماعي من خلال قابلية عمال المؤسسة ورغبتهم واستعدادهم الجاد لتحقيق الأهداف المشتركة، بفعل العمل الجماعي المتماسك، وي يتطلب ذلك الإحساس بأهمية تجاوز التواكل الاجتماعي أو الاعتماد على الآخرين داخل الجماعة للقيام بالعمل نيابة عن واحد أو أكثر من يتقاعسون عنه في لحظة معينة، فالروابط الاجتماعية تتضوّي على الإنتماء والجذب داخل الجماعة والعمل التعاوني، التي تعد من العوامل المهمة والمعززة للحالة الداخلية للمؤسسة.

وبالتالي فالإدارة عندما تزيد تشغيل تلك الروابط لصالحها، لابد عليها أن توازن بين مسؤولياتها في تمثيل الإداره أمام العاملين، وتمثيل العاملين أمام الإداره، فضلاً عن إظهار الإنتماء لهم بهدف الحصول على ولائهم، وبالتالي فإن المؤسسات التي تقيم رأس المال الاجتماعي بدقة، لابد أن تثبت إلتزامها الحقيقي في الاحتفاظ بالعاملين المتماسكين.

ومن أجل الوصول إلى ذلك تقوم العديد من المؤسسات بأمور متعددة لجذب العاملين إليها والتمسك بها، من بينها: استخدام وسائل التسلية والترفيه، النادي الصحي ومركز رعاية الأطفال، فهي بمثابة أماكن تبعث على البهجة والسرور، وتعكس آثارها الإيجابية على الأماكن الأخرى في حياة العاملين، بحيث يتيح المجال لتفاعلهم مع بعضهم البعض، مما يعمق علاقات الصداقة والزمالة الحقيقية التي تخلق إحساساً قوياً بالتوجه نحو الجماعية.. حيث تؤكد العديد من الدراسات بأن أغلب الجماعات تضعف ارتباطاتها وروابطها، ما لم تمنح فرص التلاقي لأعضائها في فترات معينة وفي أماكن مختلفة.

نستنتج بأن أحد مفاتيح الاستثمار الناجح في رأس المال الاجتماعي هو الاحتفاظ بالعاملين المتماسكين، وتسخير الجهد لتحقيق روابط اجتماعية منتجة بينهم.

ب- تعزيز الثقة: تعتبر الثقة من أركان رأس مال الاجتماعي، وهي السبب والنتيجة للعمل الجماعي الناجح الناجح، ويمكن التأكيد على أن مفهومي الثقة وعدم الثقة يتعدد ويتقلّص تبعاً لتوسيع أو تقليل الروابط أو العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات عندما يدخلوا في صفقات وأعمال اقتصادية. وقد تظهر الحاجة إلى العلاقات المتكررة لإثبات مستوى الثقة بين الأفراد، وهذا ما ينطبق القول عليه عندما نقول أن العمال المؤقتة، قد لا تشعّ بيتها الثقة بشكل مقبول، كما هو الحال بالنسبة للعمالة الدائمة.

إذن يمكن اعتبار الثقة على أنها خاصية جماعية معتمدة على العلاقات بين الأفراد الموجودين في نظام



إجتماعي، وتسمح وبالتالي من بناء ثروة حقيقة في فرق العمل والجماعات، وبالأخص إذا كانت هذه الثقة قوية وفاعلة التي تستند إلى الروابط القوية المتماسكة بين المؤسسة وأعضائها، والتي بإمكانها الصمود أمام مختلف العقبات، وهو ما يمكن قياسه بمدى توفر المصداقية في التعاملات والصفقات، ولن يستد للثقة الهشة المبنية على المصالح الشخصية والمنافع الفورية، وعليه على الإدارة عدم ترك مبررات وداعي لعدم الثقة، بل لابد من توفير الشفافية، وثقة للعاملين في القاعدة الشرعية التي تستند إليها المؤسسة.

في الأخير يمكن الإشارة إلى أن هناك عدة جوانب مهمة في بناء الثقة وتعزيزها، وهي:

- الإمتاع عن ممارسة نمط المودة القسرية التي تضر بالثقة أكثر مما تبنيها،
- الإعتقد الخاطئ لبعض المدراء بأن البشاشة أو اللطف الذي يتميزون به مع العاملين حالة مسيرة يمكن أن تخلق الثقة لديهم.

ث- **تشجيع التعاون:** يمثل التعاون أحد أهم مظاهر التفاعل الاجتماعي، ليعبر عن مدى الإسهام بالجهود الشخصي وبإرادة تامة لإكمال الأعمال المعتمدة الواحدة على الأخرى، وتقليل حالات الصراع كلما كان ذلك ممكناً. والمؤسسات التي تمتلك رصيداً عالياً من رأس المال الاجتماعي، هي التي بحوزتها ضوابط ومعايير قوية من التعاون، بحيث يتآزر العاملون معاً عند مواجهة أي حالة في السراء والضراء، ولتشكل هذه بكلها ميزة تنافسية لها يصعب تقليدها.

إن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي من خلال تشجيع التعاون، مهم جداً، انطلاقاً من التوظيف الصحيح للأفراد من أجل بناءه من البداية، بتقسيم اتجاهات إيجابية لدى المترشحين، مثل التميز بروح الفكاهة والاهتمام بالعمل الفرقي، والتتمتع بنتائج العمل التعاوني بدلاً من الإنجازات الفردية.

كما أن هناك من يعتبر رأس المال الاجتماعي نموذجاً من النماذج النظرية لتفصير الثقة والتعاون، كما كان الحال بالنسبة لمارتن بالدام Martin Paldam الذي حاول أن يبين كيف أن العديد من النماذج النظرية تفسر لماذا يبني الناس الثقة في الآخرين ولماذا يتعاونون معاً في شبكات. فوجد أن النظريات تشرح السلوك التعاوني الموجود في جميع العلوم الاجتماعية: الأنثروبولوجيا والاقتصاد والعلوم السياسية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، إلخ. وواحداً من النظريات التي تفسر التعاون هي رأس المال الاجتماعي، ويستدل على ذلك من قوله:

"في الآونة الأخيرة فقد أصبح شائعاً بشكل متزايد لوصف الغراء الذي يولد فائضاً في التعاون على أنه رأس المال الاجتماعي. هذا الغراء يجعل الناس يعملون معاً، إما لأسباب خاصة بهم، أو نتيجة للضغط داخل المجموعة"(13).

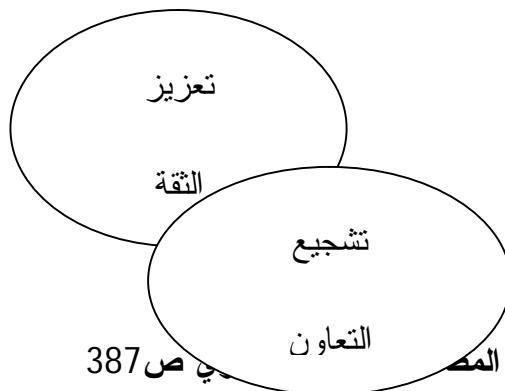
بالدام الذي وصف رأس المال الاجتماعي باعتباره "الصمع الذي يمسك المجتمعات معاً" قسم تعاريف رأس المال الاجتماعي لثلاث عائلات، وهي: الثقة، التعاون، الشبكة باستخدام افتراض رئيسي وهو أن الثقة تعني سهولة التعاون التطوعي، وقد أظهر بأن علاقة مشابهة توجد بين الثقة والشبكات.



6- بناء رأس المال الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية:

إن العناصر الثلاثة التي سبق ذكرها تدعم بعضها البعض، وتتدخل فيما بينها لمواجهة أي موجة خارجية أو داخلية، وبالتالي على المؤسسات الاستثمار فيها بشكل مثالي، يسمح لها بالمحافظة على استمرارها وإيجاد الدافعية بين أفرادها وجماعاتها وفرق عملها لتبني السلوك المرغوب، كما يبين ذلك الشكل رقم 0.

الشكل رقم 0: مكونات رأس المال الاجتماعي



من خلال الشكل رقم 0 نستنتج بأن أفضل ما يمكن القيام به لبناء مخزون رأس المال الاجتماعي، هو متابعة ما يسمى بالروابط الضعيفة، والثقة الهشة، والتعاون، والعمل على مد جسور المحبة والتلاقي مع الآخرين لسد الثغرات في هيكل التنظيم الاجتماعي.

في نفس السياق قدم كل من (Leana & Buren, 1999) نموذجان لبناء رأس المال الاجتماعي هما:
نـموذج المنفعة العامة: يقصد به أن بعد رأس المال الاجتماعي يكون سمة ملزمة للوحدة الاجتماعية بحيث الفائدة التي يجنيها الفرد العامل هي مجرد قضية ثانوية، ولكن من تجميع مساهمات العاملين كل يتحقق تراكم مخزون رأس المال الاجتماعي في المؤسسة.

الخاصة: يركز على الفرد وقابلاته وملكاته الفردية المتمثلة بالمكانة الاجتماعية، العلمية، سنوات الخبرة، الذكاء الشخصي، براءات الإختراع... ويصبح التركيز منصباً على أهمية المنافع أنواع معينة من رأس المال الاجتماعي.
 رقم 0 يبين طبيعة النموذجين والاختلافات بينهما .



نـموذج المنفعة المترافقـة
 التحصيلات
 الفردية لتكوين
 والجدول

الجدول رقم 0: الفروقات بين نموذجي المنفعة العامة والخاصة لرأس المال الاجتماعي



المعيار التوجه	المفعة العامة	المفعة الخاصة
مستوى التحليل	الوحدة الاجتماعية ككل	الفرد كجزء من وحدة عمل
الفوائد المتحققة لفرد	غير مباشرة قد تكون قيمة جدا	مباشرة قد لا تكون قيمة
الفوائد المتحققة للجماعة	مباشرة قد تكون مفيدة للمؤسسة	غير مباشرة قد تكون عرضية
الروابط الضرورية	قوية وقد تظهر حتى مقاومات من قبل بعض الأعضاء	هشة وقد يكون من الضعف تتعذر علاقة الفرد بجماعته
الحافز الشخصي	بين ضعيف أو متوسط ويزداد في أعلى حالاته، إذا ما تحققت للفرد حوافز جماعية مميزة للكل على وفق قاعدة الإنصال	قوية، ولكن قد تضعف إذا ما برزت الأنانية على السطح

المصدر: سعد علي العنزي ص 388-389

بالإضافة إلى ذلك اقترح (Cohen & Fields, 1999) جملة من الممارسات الإدارية، التي من شأنها بناء قاعدة رصينة لرأس المال الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية، أهمها:

- ـ تشجيع صيغ العمل الفرقي، والتدريب والتعليم المستمر، والأمان الوظيفي، وتطوير رأس المال البشري الاستراتيجي. وهو ما يسمح بالوصول إلى حالة الاستقرار في العلاقات بين العاملين وتعزيزها.

ـ مراعاة ثقافة المؤسسة عند توظيف عمال جدد، ويفضل استعمال صيغة العمل المؤقت، واختبارهم بعد مدة قليلة، وفي حالة وجود انسجام ثقافي فيمكن نقلهم لوضع العمال الدائمين، بينما في حالة وجود صدمة ثقافية، فينبعي التعامل معها بسرعة، وإخراج أولئك العاملين الذين يتعرضون بمخزون رأس المال الاجتماعي.

ـ دفع الأجر المناسبة التي قد تكون سبباً في ارتفاع معدل دوران العمل، ومنه تخفيضه وزيادة التزام العاملين بالعمل الجماعي.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك جدل حول مصدر تكوين رأس المال الاجتماعي، فهناك من رأى أن مصدر تكوينه الأكبر يكون في مؤسسات المجتمع المدني استناداً لرؤية بوتنام، فعلى سبيل المثال هناك من اعتبر مصدر رأس المال الاجتماعي موجود في الروابط التقليدية، كالروابط العائلية والمجتمعية أو الروابط المدنية ممثلة بشبكات المجتمع المدني حيث يود من ينافش بأن المصدر الأساسي لرأس المال الاجتماعي يقع في المجتمع المدني، وهناك من رفض هذه الرؤية معتبراً أن مصدر التأثير على تكوينه يكون في نوع النظام السياسي، وهناك من رأى أنه يؤثر في مصدر تكوينه السياسات العامة للدولة فعلى سبيل المثال وجدت دراسة لندى كوك Linda Cook التي كانت بعنوان: "التماسك الاجتماعي في روسيا: الدولة والقطاع العام" أن الدولة تلعب دوراً في تكوينه وازدهاره أو انحداره(14). فيما رأت كل من جون بوث John Booth



وباتريشا ريتشارد Patricia Richard في دراستها بعنوان: "البيئة السياسية والمدنية في أمريكا الوسطى"، وفي تحليلها لبلدان أمريكا الوسطى، بأن السلطة لها تأثير قوي على رأس المال الاجتماعي، ويناقش أن الحكومات القمعية زعزعت التطورات المدنية من خلال طريقتين رئيسيتين: الأولى، أنها تثبط نشاط المجموعة العفوية، والثانية، أنها تثبط الثقة(15).

فيما رأت بعض الدراسات بوجود أكثر من مصدر يؤثر في تكوين رأس المال الاجتماعي كما هو الحال بالنسبة لـ Dietlind Stolle، في دراسته بعنوان: "مصادر رأس المال الاجتماعي"، حيث رأى أن مصدر رأس المال الاجتماعي يوجد في العائلة والروابط المدنية للمجتمع المدني والدولة والمؤسسات السياسية. وقد اعتبر هانس ويستلند Hans Westlund أن رأس المال الاجتماعي يوجد في جميع أنحاء المجتمع في القطاع العام والخاص وأنه ظاهرة موجودة في جميع شرائح المجتمع، وفي جميع أنواع المنظمات، وبالتالي في القطاعين العام والخاص فضلاً عن قطاعات المجتمع المدني.

الخاتمة:

من خلال هذا الملخص لإدارة رأس المال الاجتماعي في المؤسسات الإقتصادية، يمكن استخلاص أهم النتائج المتوصّل إليها في العناصر التالية:

1. يمكن تشبيه رأس المال الفكري بالذهب، لأنّه يتمثل في تلك الفئة العمالية التي تمتلك الخبرة والمعرفة والقدرة الإبداعية، التي تتطلب الاستثمار فيها وتنميّتها والمحافظة عليها لمصلحة المؤسسة.
2. يمكن القول بأن ظهور المصطلح الخاص برأس المال الاجتماعي كان في حوالي سنة 1916 على يد المرشد التربوي ليديا هينيفيان التي أشارت إلى مؤشرات رأس المال الاجتماعي، مثل الثقة والتعاون والشبكات.
3. يمكن رأس المال الاجتماعي المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية من معرفة ما يمكن فعله من أجل تشجيع الارتباطات الفعالة بين العاملين وزيادة الثقة بينهم ليكون التظيم الاجتماعي منتعشاً ومزدهراً على الدوام داخل المؤسسة الاقتصادية والمجتمع.
4. يحقق رأس المال الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية العديد من المزايا يمكن تلخيصها فيما يلي:



- ترسیخ قیم الإلتزام المنظمی،
- المساهمة في تعزیز العمل الجماعی،
- تقليل کلفة المحافظة على العاملین وزيادة الدعم لهم.
- زيادة فرص الإبداع وتعزیز قوی التعلم الفردي والجماعي.
- تحقيق العمل ذو الأداء العالی.
- تطوير رأس المال الفكري.

5. يتطلب الاستثمار في رأس المال الاجتماعي ممارسات إدارية أساسية، تلخصها في ثلاثة عناصر:

- إقامة الروابط،
- تعزیز الثقة،
- تشجیع التعاون.

6. يتطلب بناء مخزون رأس المال الاجتماعي متابعة الروابط الضعیفة والتقدمة الهشة واللاتعاون من أجل الوصول إلى مد جسور المحبة والتلاقي مع الآخرين لسد الثغرات في هيكل التنظيم الاجتماعي، ولقد اقترح بعض المفكرين نموذجين لبناء رأس المال الاجتماعي هما: نموذج المنفعة العامة ونموذج المنفعة الخاصة.

الهوامش والمراجع:

1. مصطفى أحمد سيد: " إدارة الموارد البشرية: الإدارة العصرية لرأس المال الفكري "، القاهرة، 2004.
2. المفرجي عادل حرشوش - صالح أحمد علي: "رأس المال الفكري: طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
3. رياض شرف، رأس المال الفكري ودور القيادة الإدارية في تتميته، الإنترن特
4. سعد علي العنزي - أحمد علي صالح : " إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال " دار البيازوري، عمان، الأردن ، ص 171
5. رياض شرف، نفس المرجع السابق.
6. نادية أبو زاهر: " محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي "، مجلة علوم إنسانية، العدد 46، السنة الثامنة، 2010
7. نفس المرجع.
8. " سعد علي العنزي - أحمد علي صالح "، مرجع سبق ذكره، ص 369
9. نفس المرجع، ص 369.
10. نفس المرجع، ص 370.
11. نفس المرجع، ص 372 - 375 بتصريف.



12. نفس المرجع، 387-376، بتصرف
13. نادية أبو زاهر، مرجع سبق ذكره.
14. نفس المرجع.
15. نفس المرجع.